الجمهورية اللبنانية
وزارة المالية
الوزير

التاريخ: 2014/4/11

الموضوع: الوزير خليل يلتقي جمعية المصارف ووزير الطاقة

استقبل وزير المالية علي حسن خليل في مكتبه في مبنى الوزارة رئيس جمعية المصارف فرنسوا باسيل على رأس وفد من الجمعية بحث معه في الشؤون المرتبطة بالبحث عن ايرادات لتمويل سلسلة الرتب والرواتب.

وقد صرح باسيل بعد اللقاء فقال:

"جئنا للتباحث مع وزير المالية لايجاد الحلول المناسبة للمشاكل التي طرأت على فرض هذه الضرائب الجديدة. نحن كجمعيو للمصارف يهمنا التعاون الوثيق مع وزارة المالية وخاصة مع معالي الوزير على حسن خليل والنواب الكرام لإيجاد الحل الايجابي لكل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية في البلد.

وواعتبر "أنه ولمصلحة الجميعلينا ألا ندع أي جو متلبد للقطاعات المنتجة والدولة، ونحن كمصارف دعمنا الدولة ولسنا اليوم بموقع أن نتخلى عن الدولة. ولكن نتمنى أيضاً على الدولة ألاّ تتخلى عنا".

س: طالبكم اللرئيس بري تقديم اعتذار عن الكلام الذي صدر عنك.

ج- "أنا شخصياً كان لي تصريح شخصي يعبر عن رأي وليس عن رأي الجمعية، أن النواب عليهم واجب وطني يجدر بهم القيام به، لا هجوم ولا على النواب خاصة على دولة الرئيس بري الذي نعتمد عليه بإيجاد الحلول عندما تبرز الأمور الصعبة، ونحن دائماً في هذه الأمور الصعبة نطلب تدخله".

وزارة المالية – بناية وزارة المالية – رياض الصلح – بيروت – لبنان.
هاتف: 01-642720 – فاكس: 01-642762 – البريد الإلكتروني minister@finance.gov.lb

س: النائب هاني قبيسي رفع شكوى ضدكم لاتهامكم النواب بالسرقة.

ج- "نحن لم نتهم النواب بالسرقة وأنا لم أتهمهم، اتهمت أن هناك فساد في الدولة، وسرقات تحصل في الدولة يجب أن تتخذ جميع الاجراءات للحد منها. طبعاً أننا أن هناك مسؤولية على النواب لعدم اتخاذ الاجراءات اللازمة للحد من هذه الأمور ومنها الاصلاحات الادارية التي هي من أهم الأمور ومن أي زيادة على الرواتب.اجراء الاصلاحاتها من شأنها أن تجعل القدرة الشرائية قوية لكل المواطنين.

جمعية المصارف يهمها مصلحة المواطنين بإداراتنا أو في الدولة. لا يوجد فقراء وأننا مقتنعون أن أي من المجالات يمكنه المتابعة سواء التجارة أو أي قطاع في لبنان ما لم يكن هناك قوة شرائية تمكن المواطن من صرفها.

وإذا لم يكن هنال قدرة على الصرف كيف يمكننا أن نعمل؟ هناك عدالة يجب أن تسود لكن ليس بطريقة عشوائية. يجب أن تسود العدالة بعد اجراء الاصلاحات في الدولة.

أنا لست ضد حقوق الموظفين، أن أقول أن هناك مسؤولية كبيرة تقع على النواب ونحن الشعب يجب علينا أن نطلب منهم فهم يمثلوننا وعليهم أن يأخذوا مواقف جدية بكل مسؤولية ودراسة واعتدال".

س: ماذا تعني بالاصلاحات؟

ج- "هناك الجمارك والكهرباء، ويجب أن تحدث اصلاحات في كل الوزارات، علينا أن نأتي بالعناصر الكفوءة الى الادارة خاصة إملاء الشواغر الموجودة في الادارات الرسمية بالأشخاص الكفوءة وهنا يبدأ الاصلاح في الادارات.. طريق التوظيف، طريقة دفع الرواتب وطريقة الترقية كل هذا يحتاج الى قوانيين لتغييره".

ما هي النتيجة التي خرجتم بها من الاجتماع؟

ج- "نحن سنواصل الاجتماعات والاضراب هو ليوم واحد. ولنقل بصراحة نحن تهمنا مصلحة البلد ومصلحة البلد هي مصلحة كل واحد منا، مصلحة المصارف ومصلحة المواطنين جميعهم. نحن نتواصل مع معالي الوزير، ودولة الرئيس بري وكذلك دولة رئيس الحكومة، فنحن نعوّل على الرئيس بري بحكمته نظراً لوطنيته وقدرته على تدوير الزوايا".

س- الرئيس بري قال انتم كمن يطلق النار على رجليه.

ج- "نحن مع الرئيس بري. نحن نحترم الرئيس بري، ونحترم تدخلاته الدائمة لحل المشاكل وتدوير الزوايا".

س- هل تأملون أن يعاد درس المشروع من جديد؟

ج- "الدراسات تتواصل لنجد حلولاً تكون لمصلحة الجميع.

س- هل من خطوات اضافية" ؟

ج- "الخطوات التي لدينا اليوم هي التواصل لأن ما يهمنا هو البلد.

س- أي اضراب سيؤثر على النواب؟ قرار الاغنياء أو قرار الفقراء"؟

ج- "اليوم بالنسبة لنا أريد أن أسمع كلمة فقراء لأن الفقراء هم فقراء العقل، نحن في لبنان ليس لدينا فقراء، عندنا نفوس كبيرة، وفي الواقع نحن حريصون على وضع البلد وحل المشاكل سلمياً وبالتفاهم دون أن نتحدى بعضنا البعض، فمصلحتنا واحدة. وشكراً".

الوزير علي حسن خليل بدوره قال:

"في اللقاء باليوم مع جمعية المصارف أكدت لهم بوضوح أن المجلس النيابي يمارس حقه الطبيعي في التشريع وهذا حق مطلق لا احد يستطيع أن يقيده ولا أن يضغط عليه، وأكدت لهم أيضاً أن أي اتهام أو ادعاء ضد هذا الحق للنواب هو أمر غير مقبول ولا ينسجم مع القواعد المعمول فيها في البلد".

أضاف: "نحن حين نبحث عن مصادر للتمويل نحاول أن نبحث عن العدالة وبتوزيع الأعباء بين الناس، والمصارف اليوم هي من القطاعات التي تشكل قيمة كبيرة من الأرباح

العامة في البلد وبالتالي عليهم أن يتحملوا جزءً من العبء بقدر ما على الدولة أن تتحمل وتحرص على الحفاظ على هذا القطاع".

ورأى: "كل الضجة المثارة اليوم حول الأعباء المفروضة على المصارف لا تشكل فعلاً قيمة كبيرة تؤثر على أوضاعهم والنتائج المالية العامة لهم. نحن نتحدث عن مبلغ هو جزء مقبول جداً من حجم الأرباح الكبيرة التي تحققها المصارف".

وشدد "حين نقول هذا الكلام ليس لعدم رغبة في الاستماع الى أي ملاحظة تقدم منهم، وانطلاقاً من هنا كان اللقاء اليوم والذي سجلت في خلاله ملاحظة مبدئية عليه وهو أنه يحصل في ظل إضراب غير مبرر على الاطلاق للقطاع المصرفي وليس له تبرير، وكان من الممكن أن يحصل هذا اللقاء لو أرادوا قبل الاضراب".

وأوضح: "لقد استمعنا بكل ايجابية لوجهة نظرهم، هناك أمور وأرقام تقدموا بها تنطبق مع الاقام الموجودة لدينا في وزارة المالية وفي اللجان النيابية، ورغم ذلك تكونت بعض الأفكار والاقتراحات التي وعدنا بدراستها على قاعدة التعاون، لكن هذا في المطلق لا يغير في قناعتنا بأن الحكومة والمجلس النيابي يجب أن يتحملا مسؤوليتهما في تأمين واردات لتغطية نفقات السلسلة، والتي يجب الأّ تطال على الاطلاق ولا في أي شكل من الأشكال الطبقات الفقيرة والمحرومة وذوي الدخل المحدود.

هذا إذا كنا نبحث جدياً عن عدالة وعن إيجاد توازن حقيقي داخل البلد".

كا استقبل الوزير خليل وزير الطاقة والمياه أرتيور نزاريان برفقة الوزير السابق سيبوه هوفنانيان وجرى عرض للشؤون المرتبطة بين وزارتي المالية والطاقة.

المكتب الإعلامي